مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد العاشر – أيلول – 2024 / September

المؤسسات الدينية ودورها في تطور التشريعات القانونية (التلقيح الاصطناعي مع التبرع بالحيوانات المنوية أنموذجاً)

م.م. اكرم حياوي طعمة[1]، م.م.علي عبد الصاحب عبد الحسن[2]

[1] وزارة الهجرة والمهجرين – فرع ذي قار – العراق
[2] جامعة ذي قار- كلية القانون – العراق

Lawyerakram48@gmail.com
Lawp1e204@utq.edu.iq

ملخص. قال تعالى (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا) سورة الكهف – الآية 46. وبما ان الأنسان عاشق بالفطرة حب الأولاد ويعتبرهم ضرورة مكملة لجمال زينة الدنيا، وهذا ما نلاحظه من خلال طلب بعض الأنبياء منهم النبي زكريا علية السلام حيث توجه إلى المولى عز وجل بالدعاء أن يرزقه ذرية صالحة، قال تعالى: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ سورة آل عمران– الاية 38. وان حدوث العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة (النكاح) وبعدها يحدث التكاثر، لكن قد تظهر أسباب بين الزوجين تحول في عدم القدرة على الأنجاب منها العقم وعدم القدرة على الأخصاب نتيجة ضعف الحيوانات المنوية، وبما ان الدين الإسلامي يعتبر دينًا شاملاً يهتم بجميع جوانب حياة الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالعقم والتداوي منه، حيث ان الدين الإسلامي يسمح بالبحث عن حلول وعلاجات للعقم شرط أن تكون مشروعه وموافقة مع الأحكام الشرعية والقيم الأخلاقية، فقد شهد الطب تطوراً هاماً في مجال العقم وعلاج المرضى الذين ليس لديهم فرصة بالإنجاب بصورة طبيعية لذلك سيتناول البحث المؤسسات الدينية ومدى الدور الذي تلعبه في تطوير التشريعات القانونية وبالخصوص في مسألة التلقيح الصناعي والتبرع بالحيوانات المنوية مع بيان موقف

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

الشريعة الإسلامية من استخدام هذه الوسائل الحديثة في الأنجاب والمحافظة على عدم تفكك الأسرة.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الدينية , التلقيح الاصطناعي ,التشريعات القانونية , التبرع.

Abstract. Wealth and children are [but] adornment of the worldly life. But the enduring good deeds are better to your Lord for reward and better for [one's] hope. (Surah Al-Kahf 46). Since humans are inherently inclined to love children and consider them a necessary complement to the beauty and adornment of the world, we can observe this through the request made by some prophets, such as Prophet Zakariah (peace be upon him), who supplicated to the Almighty, asking for righteous offspring. The occurrence of legitimate marital relations (marriage) is followed by reproduction. However, there can be reasons between spouses that hinder their ability to conceive, such as infertility or the inability to conceive due to weak sperm. Since Islam is considered a comprehensive religion that cares about all aspects of human life, including matters related to infertility and its treatment, Islamic teachings allow for the search for solutions and treatments for infertility as long as they are permissible and compliant with religious rulings and moral values. The field of medicine has witnessed significant advancements in the treatment of infertility and providing care for patients Those who are unable to conceive naturally often explore the role of religious institutions in developing legal regulations, particularly regarding issues such as artificial insemination and sperm donation. The research investigates the extent to which religious institutions contribute to the development of legal legislation in these modern methods of reproduction and the preservation of family unity, while also highlighting the stance of Islamic law on the use of these contemporary means of reproduction and maintaining family cohesion.

Keywords: Religious institutions, artificial insemination, legal regulations, donation.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المقدمة

ان المؤسسات الدينية توفر أطارا أخلاقيا للفرد والمجتمع من خلال تعلم القيم الأخلاقية والصدق والتسامح والعطف وكذلك تحديد سلوكيات المجتمع المقبولة والمرفوضة، كون أحكام الإسلام تحدد موقع المنظومة القانونية للدولة في ضوء التنظيم الدستوري، اذ يعد من اهم الأعمدة في صياغة القوانين ومنطلق المسارات التشريعية المنظمة وهذا ما نلاحظه من اعتماد أغلب الدساتير في الدول الإسلامية عموماً والدول العربية خصوصاً على تنظيم علاقة الدين بالدولة مع بيان دور الشريعة الإسلامية في مجال التشريع بوجه خاص ضمن المبادئ العامة او الأساسية نظراً للدور الفعال الذي تؤديه أحكام الدين في ضبط العلاقات الاجتماعية وتهذيبها وتوجيهها الوجه السليمة من اجل تحقيق الانسجام والحد من مجالات التناقض بين المنظومة العقائدية النظرية وبين المنظومة العملية السلوكية>

وهذا ما يبرز للمتلقي والمطلع على دساتير الدول العربية والإسلامية من خلال (مبدأ اعتبار الإسلام دين الدولة الرسمي) وذلك من خلال تملك بعض الدول نظاماً سياسياً قائما على الدين الإسلامي واعتراف تلك الدول بدساتيرها ان الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة وهذا ماتم ذكره في دستور العراق الصادر سنة 2005 في المادة2 الفقرة الاولى التي تضمنت الاتي (الإسلام دين الدولة وهو مصدر أساس للتشريع) وكذلك تضمن الدستور العراقي عدم إقرار قانون يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وحسب نص المادة 1/2/أ من دستور العراق حيث تضمنت الاتي(لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام) وكذلك (اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع) بل اصبح دور المؤسسات الدينية تهتم بالمسائل المستحدثة محل الجدال من اجل الحصول على نتيجة شرعية لا تخالف الأحكام الشرعية والثقافة والقيم الدينية في المجتمع من خلال هذا البحث، نطمح إلى توفير فهم أعمق الى دور المؤسسات الدينية في تطور التشريعات القانون من خلال التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية التي أصبحت محل اهتمام الكثير خصوصاً من لديه مشاكل بالإنجاب والمحافظة على الأسرة من التفكك

أهمية البحث

تلعب المؤسسات الدينية دور بارز في تطور التشريعات القانونية وهذا ما يتم ملاحظته في مستجدات استخدام التكنلوجيا الحديثة لمعالجة بعض الأمور وبالخصوص التلقيح الاصطناعي مدار البحث والتبرع بالحيوانات المنوية وتتمثل أهمية البحث في النقاط الاتية:

1. تحليل دور المؤسسات الدينية في تطور التشريعات القانونية.

2. دراسة المواقف الدينية المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية وتفسيراتها المختلفة.
3. استكشاف القضايا الأخلاقية المرتبطة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية ودراسة آراء المؤسسات الدينية.
4. تعزيز أواصر الحوار والتفاهم المشترك بين المؤسسات الدينية والسلطات القانونية والمجتمع العام لإيجاد حلول متوازنة للقضايا المجتمعية المستجدة.

أهمية البحث

إن دراستنا في هذا البحث كانت عبارة عن دليل إرشادي ثلاثي الأبعاد، مجتمعة بين الجانب الطبي العلمي والجانب القانوني والجانب الفقهي الشرعي، من اجل الوصول الى مواطن الائتلاف والاختلاف، وكذلك تدارك النقص في بعض الأمور المستحدثة من اجل ايجاد حلول قانونية للإشكالات المنبثقة عن المسائل المستحدثة اهما التلقيح الصناعي والتبرع بالحيوانات المنوية، وهذا الدليل يسهل عمل الطبيب المعالج والبيولوجي والطاقم الطبي المساعد له، من خلال معرفة الحكم القانوني والشرعي في هذه المسائل، نتيجة الحاجة الشديدة للأولاد من طرف الأزواج خاصة الذين يعانون من مشاكل في الإخصاب الطبيعي، وبالتالي يكون على علم كاف من المعلومات حول موضوع التلقيح الاصطناعي، مما يؤهلهم إلى تقبل واقع المولود بينهم نتيجة استخدام هذه التقنية الحديثة وعدم استنكارهم لها أو التشكك فيها.

فرضيات البحث

تكمن فرضيات البحث في النقاط الاتية:

1. اختلاف مواقف المؤسسات الدينية تبعًا للتفسيرات والتأويلات المختلفة للنصوص الدينية المرتبطة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية.
2. تأثير المعتقدات والقيم الدينية على مواقف المؤسسات الدينية تجاه التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية
3. تحقيق توازن بين الاعتبارات الدينية والقانونية من خلال الحوار والتفاهم بين المؤسسات الدينية والسلطات القانونية.
4. تأثر قرارات التشريع القانوني بالمواقف الدينية المعبرة عنها المؤسسات الدينية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

اشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في إيجاد الحلول المناسبة عن السؤال الرئيسي: المؤسسات الدينية ودورها في تطور التشريعات القانونية (التلقيح الاصطناعي مع التبرع بالحيوانات المنوية أنموذجاً) والتي تتفرع عنه مجموعه من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. ما مدى تأثير التقدم التكنولوجي والتغيرات الاجتماعية على التشريعات القانونية والمواقف الدينية المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية؟
2. ما هي أهمية المؤسسات الدينية في صنع القرارات القانونية المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية؟
3. ماهو تأثير التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية على مواقف المؤسسات الدينية والتشريعات القانونية المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية ؟
4. ماهي التحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه المشرعين في محاولتهم لمعالجة قضايا التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية بطريقة تلائم المؤسسات الدينية ؟

منهجية البحث:

ستعتمد هذه الدراسة المنهج التحليلي الذي يستند على تحليل المضامين وتأثيرات التطورات التشريعية ودور المؤسسات الدينية فيه، وكذلك المنهج الاستقصائي والتاريخي، من خلال اعتماد هذا المنهج على جمع البيانات من خلال استبيانات أو مقابلات مع ممثلين عن المؤسسات الدينية والجهات ذات العلاقة بالتشريعات القانونية وفهم تطور التشريعات القانونية ودور المؤسسات الدينية فيها على مر الزمن.

خطة البحث:

المبحث الاول : المؤسسات الدينية ودورها في صياغة وتطوير التشريعات القانونية.

المطلب الاول :تأثير القيم والمبادئ الدينية في صياغة التشريعات القانونية

المطلب الثاني : تأثير المؤسسات الدينية في الحفاظ على الهوية الدينية داخل المجتمع

المبحث الثاني دور المؤسسات الدينية في تشريعات التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية

المطلب الأول: تأثير المؤسسات الدينية على سياسات وتشريعات التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية

المطلب الثاني: المواقف الدينية المتعارضة والمؤيدة للتلقيح الصناعي والتبرع بالحيوانات المنوية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1 .المبحث الأول : المؤسسات الدينية ودورها في صياغة وتطوير التشريعات القانونية.

تمثل الصياغة التشريعية الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق الرقي في كافة مجالات الحياة، فيشترط في الصياغة ان تكون على قدر كبير من العناية اللازمة من قبل الجهات المشرعة، ويشترط فيها ايضاً، ان تكون بأسلوب علمي فني، حيث تعد الصياغة التشريعية علماً قائماً بذاته.

ويتمثل دور الشريعة الإسلامية في مجال التشريع بوجه خاص ضمن المبادئ العامة او الأساسية نظراً للدور الفعال الذي تؤديه أحكام الدين في ضبط العلاقات الاجتماعية وتهذيبها وتوجيهها الوجه السليمة بغية تحقيق الانسجام والحد من مجالات التناقض بين المنظومة العقائدية النظرية وبين المنظومة العملية السلوكية، ومن اجل بيان دور المؤسسات الدينية في صياغة وتطوير التشريعات القانونية سوف نقوم بهذا المبحث بتفصيل تأثير القيم والمبادئ الدينية في صياغة التشريعات القانونية في المطلب الأول اما المطلب الثاني نوضح فيه تأثير المؤسسات الدينية في الحفاظ على الهوية الدينية داخل المجتمع.

1.1. المطلب الأول: تأثير القيم والمبادئ الدينية في صياغة التشريعات القانونية

تعد القيم والمبادئ مصدرا اساسياً يلعب دوراً هاماً في الحفاظ على الاخلاق داخل المجتمع، وعند صياغة النصوص التشريعية يمكن ان يكون للنصوص التشريعية دوراً بارزا في توجيه الاخلاق والقيم داخل المجتمع، ويختلف تأثير القيم والمبادئ في صياغة النصوص التشريعية من بلد الى اخر، ويعتمد تأثيرها على ثقافة ونظام كل بلد، ففي الدول الإسلامية تعتبر الشريعة الإسلامية مصدراً اساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، ومثال على ذلك نجد دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005 قد قرر مبدأ اساسياً (عدم جواز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام) بعد أن قرر أن (الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع)(المادة (2) من دستور العراق لعام 2005)، ونجد ايضاً نص في قانون المعهد العالي لتشخيص العقم وتقنيات الانجاب رقم 19 لسنة 2011 في المادة الثانية ف1 على (توفير الوسائل التشخيصية والعلاجية في مجال العقم وبإحدث الأساليب العلمية الحديثة وبما لا ينافي احكام الشريعة الإسلامية والقيم الأخلاقية وباجور مناسبة) ومثال على ذلك ايضاً نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن (الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه) (المادة (7) من الدستور الإماراتي لعام 1971) وسار الدستور الاردني لعام 1952 على النهج

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ذاته بقوله: (الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية)(المادة (2) من الدستور الأردني لعام 1952).

وخلاف ذلك نجد بعض الدول اغفلت تحديد ذلك، نص الدستور السوداني لعام 1998 على أن ((الإسلام دين غالب السكان وللمسيحية والمعتقدات العرفية أتباع معتبرون))(المادة (1) من الدستور السوداني لعام 1998) وفي نفس الاتجاه اكتفى الدستور السوري لعام 1973 بتحديد دين رئيس الجمهورية وهو الإسلام(المادة (3) من الدستور السوري لعام 1973).

ولا بد من الإشارة في خلاصة لدور القيم والمبادئ الدينة في صياغة النصوص التشريعية، الى ان تأثير القيم والمبادئ الدينية في صياغة التشريعات يعتمد على الموافقة والموازنة بين الأبعاد الدينية والقانونية والسياسية والثقافية في المجتمعات المختلفة.

1.2. المطلب الثاني : تأثير المؤسسات الدينية في الحفاظ على الهوية الدينية داخل المجتمع

أصبحت قضية الهوية واحدة من أكثر المسائل التي يتم مناقشتها والتركيز عليها في العالم العربي والإسلامي وفي العالم بشكل عام(مولاي، 2012: 363)، ويعود ذلك إلى أهمية الهوية في إظهار صورة المجتمع وانتماءه الحضاري والثقافي هذه المسألة مقيدة بعدد من العوامل التي ترزها وتجعلها موضوع اهتمام كبير، ومن أبرز هذه العوامل هو قضية العولمة، ولا سيما العولمة الثقافية التي تسعى إلى تجانس الهويات المختلفة وإزالة التنوع، مما يدفع المجتمعات المختلفة إلى السعي لتعزيز الهويات المحلية والخاصة.

وللمؤسسات الدينية دور اساسي في تعضيد الهوية الوطنية بين أفراد المجتمع عن طريق الأنشطة والخدمات التي تقدمها، والمؤسسات الدينية تشترك بشكل فعّال في ربط المجتمعات بإرثها الثقافي والحضاري الخاص، وتقوم على حمايتها من الضياع وفقدان الهوية(بن تونس، 2019: 250).

والمؤسسات الدينية أشكالًا وصورًا مختلفة، تقوم على تقوية وتعزيز الانتماء، عن طريق مختلف الوسائل، فقد تقوم المؤسسات الدينية بتقديم الخدمات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والثقافية للمجتمع، وتقوم بتنظيم الفعاليات والمناسبات التي تعكس التراث والثقافة المحلية، كما تمارس المؤسسات الدينية دورًا في تقوية القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي، وتشجيع المشاركة المجتمعية والتعاون بين أفراد المجتمع.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ويمكن القول إن المؤسسات الدينية الوقفية تلعب دورًا هامًا في تثبيت الهوية الوطنية لدى الأفراد والمجتمعات، تعزز هذه المؤسسات الروابط الثقافية والحضارية للمجتمع، وتقوم بحمايتها من التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية. وكل ذلك يساهم في الانتماء وتعزيز الوحدة الوطنية والاحتفاظ بالهوية الأساسية.

2 .المبحث الثاني: دور المؤسسات الدينية في تشريعات التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية

يعد التلقيح الاصطناعي ثورة على الصعيد العلمي والاجتماعي، حيث ان غالبية الدول تتدخل لصياغة الشروط والضوابط التي تنظم عملية التلقيح الصناعي (هيكل، 2007: 93)، من اجل عدم تستغل الرغبة في الإنجاب إلى القيام بأعمال مخالفة وغير مشروعة، كما تدخل الفقه الإسلامي في إبداء راية الشرعي بالتلقيح الصناعي ما بين مؤيد بشروط ومعارض، من هنا تظهر أهمية البحث في استجلاء في معرفة الحكم القانوني والشرعي للتلقيح الصناعي (العذاري، بلا ت.: 235)، لذلك آثرنا أن نتعرض، ومن اجل بيان دور المؤسسات الدينية في تشريعات التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية، سوف نقوم في هذا المبحث بتوضيح، تأثير المؤسسات الدينية على سياسات وتشريعات التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية في المطلب الأول، اما المطلب الثاني فسوف نبين فيه، المواقف الدينية المتعارضة والمؤيدة للتلقيح الصناعي والتبرع بالحيوانات المنوية.

2.1. المطلب الأول: تأثير المؤسسات الدينية على سياسات وتشريعات التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية

قبل البدأ بذكر دور المؤسسات الدينية على سياسات وتشريعات التلقيح الاصطناعي لا بد من ذكر تعريف مختصر للتلقيح الاصطناعي، والذي يتمثل بصورة بسيطة"ادخال مني رجل بأمرة بطريقة آلية"(المحمدي، بلا ت.: 200)

للمؤسسات الدينية تأثير على سياسات وتشريعات التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية على نطاق واسع في بعض البلدان الاسلامية، ويمكن تعليل ذلك من خلال النقاط الاتية:

1. الرأي الديني والتوجيه: تصدر المؤسسات الدينية آراء وتوجيهات حول مسائل التلقيح الاصطناعي، حيث تقوم باصدار الفتاوى أو البيانات الرسمية التي تحدد الموقف الديني بشأن هذه المسائل وتوجه المؤمنين.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2. تأثير على الرأي العام: تتمتع المؤسسات الدينية بقاعدة واسعة من المؤمنين ولها تأثير كبير على المجتمع، ويمكنها استخدام منابرها والخطاب الديني لتوجيه وتأثير الرأي العام ورفع الوعي بقضايا التلقيح الاصطناعي.
3. المساهمة في العمل السياسي: قد تشارك المؤسسات الدينية في العمل السياسي واللوبي لتأثير التشريعات والسياسات المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية. اذ بأمكانها التواصل مع السياسيين والمسؤولين لتعزيز وجهات نظرها والتأثير على التشريعات في المستقبل.
4. التأثير على الممارسات الدينية: للمؤسسات الدينية تأثير واضح على الممارسات الدينية المرتبطة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية. يمكنها توجيه أتباعها وتقديم توجيهات وإرشادات دينية للأفراد بشأن القواعد والقيود المتعلقة بهذه الممارسات.

وتجدر الإشارة الى ملاحظة: أن تأثير المؤسسات الدينية يختلف من بلد لآخر وحسب الديانة والتوجهات الدينية، اذ توجد اختلافات في الرؤى والتوجهات الدينية حول هذه القضايا.

2.2. المطلب الثاني: المواقف الشرعية والقانونية المؤيدة والمعارضة للتلقيح الصناعي والتبرع بالحيوانات المنوية

(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (الاسراء: 70) جعل الله سبحانه وتعالى التناسل غريزة لدى الانسان، فمن غير الممكن ان تكتمل الحياة الاسرية من دون أطفال، واستجابة الى عواطف الابوة والأمومة، أضحت لدى الزوجين الرغبة الملحة في الانجاب، وبما ان العقم مرض والله سبحانه وتعالى شرع التداوي من الامراض، فقد أجاز الفقهاء التداوي من العقم، وانجاب الأطفال، فالتداوي من مرض العقم لا اشكال فيه، وان كان بالتليقيح الصناعي، اذ يعد التلقيح الصناعي حالة من حالات التقدم العلمي، وقد اختلفت صوره وتعددت اساليبه، وتجدر الإشارة الى مسألة مهمة جداً، والتي تتمثل حالة ليس كل شيء ممكن طبياً وعليماً، جائز من الناحية الشرعية والقانونية، لذا ومن اجل عدم اختلاط الانساب، والحد من الخروج عن الأصول المتعارف عليها، فقد تدخل الفقهاء، وعالجوا هذه المسألة حتى يمنحوها الصبغة الشرعية والقانونية،

وقبل الخوض في المواقف الشرعية لا بد من الإشارة الى ان التشريع العراقي في قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 المعدل، جاء خالياً من أي ذكر للتلقيح الصناعي، وبيان اجازت العمليات الخاصة بالتلقيح او رفضها، فإن تنظيم العلاقات القانونية المرتبطة بالتلقيح الاصطناعي ما تزال الى يومنا هذا مرتبطة بالشريعة العامة التي تقوم بتنظيم العلاقات في المجتمع، وعند الرجوع الى

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

نص المادة 2ف1 من قانون الأحوال الشخصية العراقية، نجد انه لم ينص على تنظيم الاحكام الخاصة بالتلقيح الاصطناعي بل انه أحال ذلك الى الشريعة الإسلامية في المسائل لم ينظم فيها، اذ نصت (اذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة)

ومن اجل معرفة الحكم الشرعي للتلقيح الصناعي سوف نبين صور التلقيح الصناعي واراء الفقهاء حول كل نوع بالتفصيل الاتي:

يوجد نوعان من التلقيح الاصطناعي يتمثلان بالتلقيح الاصطناعي الداخلي، والثاني التلقيح الخارجي.

اولاً: التلقيح الاصطناعي الداخلي (قشطة وأخرون، 2024: 1333) يتمثل بإدخال المني من الذكر إلى الجهاز التناسلي للأنثى، ويتم استعماله في حالات عدم إمكانية الحمل الطبيعي لدى الزوجين، مثل وجود مشاكل في العقم أو عدم وجود توافق جسدي بين الزوجين. ويتنشر هذا النوع بشكل واسع في البلدان الغربية، وقد يتضمن ذلك استخدام المني المتبرع به من شخص غريب عن الزوجين. يتم توفير المني المتبرع من خلال مراكز الإخصاب، حيث يتم تعاقد مع متبرعين لتوفير المني للأزواج الذين يحتاجون إلى التلقيح الاصطناعي.

وهذه العملية تحظى بتباين في الآراء الدينية، في بعض الأديان السماوية، اذ يمكن اعتبار التلقيح الاصطناعي الداخلي بمثل هذه الطريقة غير مقبول دينيًا، بسبب استخدام المني المتبرع والتداخل في العمل الطبيعي للإنجاب والعلاقة الزوجية التقليدية. بينما في بعض الأديان الأخرى، قد يُسمح بهذا النوع من التلقيح بشروط وقيود معينة.

- الفقهاء اتفقوا على حرمة بعض الصور في التلقيح الاصطناعي الداخلي (الحسن، بلا ت.: 10)، وهذه الصور هي:

1. استخدام المني من رجل غريب عن الزوجة وزراعته في رحم امرأة أجنبية عنه، وليست زوجة له. يعتبر ذلك تعديًا على العلاقة الزوجية التقليدية ويتنافى مع مفهوم النسب والأبوة القانونية، ولا يفرق في ذلك سوى كان التلقيح بموافقة الزوج ام لا، ولا يفرق ايضاً سواء كان ذلك بواسطة الزواج او غيره (السيستاني، 2007: 193).
2. استخدام المني من الزوج بعد وفاته وانتهاء عدة الزوجة. يعتبر هذا التصرف غير مقبول شرعًا، حيث يتعارض مع وجود الزوج والعلاقة الزوجية الحاضرة (النكراني، 2008: 55).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

3. زراعة البيضة الملقحة بالحيوان المنوي من الزوج في رحم امرأة أجنبية عن الزوجين. يعتبر هذا التصرف مخالفًا للمفهوم الشرعي للنسب، حيث يحدث انفصال بين النسب البيولوجية والنسب القانونية، ونجد ان قانون عمليات زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها العراقي رقم 11 لسنة 2016 أشار في المادة 5 ف3 التي نصت على (لا يجوز نقل أعضاء او انسجة بشرية من جسم انسان حي الى اخر يؤدي الى اختلاط النسب)

توجد آراء متباينة بين الفقهاء فيما يتعلق ببقية الصور في التلقيح الاصطناعي الداخلي. قد يُسمح ببعض الصور الأخرى مع وجود شروط وقيود محددة، مثل استخدام المني من الزوج فقط والحفاظ على وجود العلاقة الزوجية بين الزوجين.

- وبالنسبة لصور التلقيح التي اختلف الفقهاء في حكمها فتتمثل في صورتان:

الأولى: هي تلقيح الزوجة من زوجها اثناء حياتهما وفي حالة قيام العلاقة الزوجية، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذه الحالة:

البعض يقول بحرمة هذا النوع من التلقيح، وهذا رأي ابن قدامة وبعض الفهاء المعاصرون (المقدسي، 1408هـ: 65)

والبنسة جمهور الفقهاء المعاصرين يذهبون الى جواز هذا النوع من التلقيح بين الزوجين في حالة دعت إليه الضرورة (المجمع الفقهي الإسلامي في دورتيه السابعة والثامنة، 1404هـ-1405هـ). وهذا هو الراي الراجح.

الثانية: وهي تلقيح الزوجة بمني زوجها ولكن بعد وفاته، اثناء عدتها، وهذه الحالة يمكن تصورها عندما يكون للزوج رصيد من الحيوانات المنوية المجمدة التي أخذت منه حال حياته وأثناء زواجه، ثم إذا مات هذا الرجل ورغبت زوجته في الإنجاب يقوم الطبيب المختص بعملية طفل الأنبوب، واختلف الفقهاء في هذه الصورة على رأيين :

الأول: جواز إجراء هذا النوع من التلقيح بين الزوجين مادامت الزوجة في العدة، الرأي الثاني: ذهب إليه جمهور الفقهاء المعاصرين الى حرمة هذا النوع من التلقيح (المجمع الفقهي الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة في دورته السابعة، 1404هـ).

النوع الثاني : التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنابيب) (كنعان، بلا ت.: 87)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وهذا النوع يتم عندما تلقح بويضة المرأة خارج جهازها التناسلي، ويتم التلقيح بمني الذكر، وبعد التلقيح في الخارج تعاد البويضة الى رحم المرأة،، وتسمى هذه الطريقة باسم طفل الأنبوب، ولها صورتين ممكنتين على الأقل وهما :

1. تلقيح مادة الرجل بمادة إمرأة أجنبية، وهذه الحالة حرام بالمطلق.
2. خلط مادة الرجل بمادة زوجته، إذا كان خلط مادة الرجل ببويضة زوجته، بشرط أن لا تؤدي هذه العملية إلى كشف عورة أحدهما أمام شخص آخر ولا إلى أي عمل يكون مخالفاً للشرع: يجوز.

3 .الخاتمة

في ختام البحث الخاص بـ "المؤسسات الدينية ودورها في تطور التشريعات القانونية للتلقيح الاصطناعي مع التبرع بالحيوانات المنوية"، يتضح أن الدور الذي تلعبه المؤسسات الدينية في تطور التشريعات القانونية لهذه القضية يعتبر أمرًا مهمًا، لذلك قد تؤثر المعتقدات والقيم الدينية في تشكيل السياسات والتشريعات القانونية المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية في مجتمعات مختلفة.

بناءً على البحث المنجز يمكن اجمال اهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها بالاتي:

3.1. أولاً: النتائج

1. ان المؤسسات الدينية تلعب دورًا مهمًا في تطور التشريعات القانونية وبالأخص في التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية..
2. اختلاف مواقف المؤسسات الدينية تجاه التلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية بين دول وثقافات مختلفة..
3. التواصل والحوار المستمر بين المؤسسات الدينية والسلطات التشريعية والعلمية يساهم في تحقيق التوازن بين القيم الدينية والتقدم العلمي والتشريعي في جميع المسائل الحديثة التي قد يشوب فيها الجدل نتيجة حداثتها على المجتمع.
4. ينبغي على السلطات التشريعية أن تأخذ في الاعتبار الآراء والمواقف الدينية عند صياغة التشريعات من خلال تعزيز التشاور والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرارات.

3.2. ثانياً: التوصيات :

1. تشجيع وتعزيز الحوار والتواصل المستمر بين المؤسسات الدينية والسلطات التشريعية والعلمية والطبية لمناقشة التحديات والمسائل المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية.
2. تطوير برامج تثقيفية وتوعوية مستهدفة للمجتمعات الدينية تشرح الجوانب العلمية والأخلاقية والشرعية للتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية.
3. تعزيز الدراسات والأبحاث المتعلقة بتأثير المؤسسات الدينية على التشريعات القانونية للتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية في سياقات مختلفة وعبر الدول.
4. تشجيع السلطات التشريعية على إدماج وتوجيه المبادئ الأخلاقية والشرعية المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية في التشريعات واللوائح القانونية ذات الصلة.
5. تشجيع المزيد من الأبحاث والدراسات لفهم تأثير العوامل الدينية على قرارات الأفراد المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي والتبرع بالحيوانات المنوية، وذلك لتوفير معلومات أكثر شمولية لصنع القرارات وتوجيه السياسات.

المصادر

القرآن الكريم

[1] ابن قدامة المقدسي، المغني، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن و عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1408هـ.

[2] حسيني هيكل، النظام القانوني للانجاب الصناعي، بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

[3] د. محمد أحمد كنعان، موسوعة جامعة لألحكام الفقهية فى الصحة والمرض والممارسات الطبية، ط/ دار النفائس، بدون سنة نشر.

[4] الدستور الأردني لعام 1952.

[5] الدستور الإماراتي لعام 1971.

[6] دستور العراق لعام 2005

[7] زكريا بن تونس، المؤسسات الدينية الوقفية ودورها في تثبيت الهوية الوطنية، بحث منشور في مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد 1، المجلد 33، 2019.

[8] سعيد كاظم العذاري، التلقيح الصناعي بين العلم والشريعة، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، معاونية التحقيق، قم ، بدون سنة

[9] شادية الصادق الحسن، جامعة السودان، معهد العلوم والبحوث الإسالمية، نسب المولود الناتج عن التلقيح الصناعى.

[10] علي يوسف المحمدي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، دارسة طبية فقهية معاصرة، دار البشائر الإسلامية، لبنان، بدون سنة طبع.

[11] عمر بن محمد إبراهيم غانم، المدخل الى علم الاجنة الوصفي والتجريبي، دار الاندلس، السعودية، 2001.

[12] قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959

[13] قانون المعهد العالي العراقي لتشخيص العقم وتقنيات الانجاب رقم 19 لسنة 2011.

[14] قانون عمليات زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها العراقي رقم 11 لسنة 2016

[15] محمد جواد الفاضل النكراني، التلقيح الصناعي، دراسة فقهية حقوقية، سلسة إصدارات حوزة فقه الائمة الاطهار في سوريا، ط1، 2008.

[16] محمد رضا السيستاني، وسائل الانجاب الصناعية، دراسة فقهية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط2، 2007.

[17] ناجم مولاي، المؤسسات الدينية ودورها في الحفاظ على الهوية الوطنية، بحث منشور في الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد الثاني، 2012.

[18] نزار حمدي قشطة وأخرون، التلقيح الصناعي بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، (دراسة تحليلية مقارنة)، بحث منشور في مجلة روح القوانين، العدد105، 2024.